الأمم المتحدة

A/CONF.199/PC/L.5

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 June 2002
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة الرابعة
بالي، إندونيسيا، ٢٧ أيار/مايو - ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

مشروع خطة التنفيذ المعدّ من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (الفقرات ١-١٩)

040602 030602 02-40614 (A)
0240614

[مشروع خطة التنفيذ المعدّ من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة]

أولا – مقدمة

١ – [متفق عليه] أتاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ مبادئ أساسية، وحدد برنامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة. ومن جديد، نؤكد التزامنا القوي بمبادئ ريو، وكفالة التنفيذ التام لجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. كما نُلزم أنفسنا بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ونتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية المبرمة منذ عام ١٩٩٢.

٢ – وستواصل هذه الخطة، خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الاستفادة من المنجزات المتحققة منذ مؤتمر ريو، وستعجِّل الخطى سعيا إلى بلوغ الأهداف المتبقية. وبغية تحقيق ذلك، نُلزم أنفسنا باتخاذ إجراءات وتدابير متضافرة على جميع الصُعد، وتعزيز التعاون الدولي [**آخذين في الاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة**]. وسوف تؤدي هذه الجهود أيضا إلى تعزيز تكامل عناصر التنمية المستدامة الثلاثة – التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة – باعتبارها دعائم معززة. وسيظل استئصال شأفة الفقر وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها التي تشكِّل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأهداف العامة والمطالب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٣ – [متفق عليه] ونحن ندرك أنه ينبغي أن يستفيد الجميع من تنفيذ نتائج القمة لا سيما المرأة والشباب والطفل والفئات الضعيفة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يشترك في هذا التنفيذ جميع الجهات الفاعلة المعنية من خلال الشراكات لا سيما بين حكومات الشمال والجنوب من ناحية، وبين الحكومات والمجموعات الرئيسية من ناحية أخرى، من أجل تحقيق غايات التنمية المستدامة التي تحظى باتفاق واسع النطاق. وكما ورد في اتفاق مونتيري فإن هذه الشراكات أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في عالم متزايد العولمة.

٤ – [متفق عليه] وانتشار ممارسات الحكم الرشيد داخل كل بلد، وعلى الصعيد الدولي، شرط أساسي للتنمية المستدامة. فعلى الصعيد الداخلي، تعتبر السياسات البيئية السليمة والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الصائبة والمؤسسات الديمقراطية المستجيبة لاحتياجات

الناس، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين وتهيئة البيئة التمكينية للاستثمار، بمثابة القواعد الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ونتيجة للعولمة، أصبحت بعض العناصر الخارجية حاسمة في تحديد نجاح أو فشل الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية. وتشير الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى استمرار الحاجة إلى تهيئة بيئة دينامية وتمكينية على صعيد الاقتصاد الدولي تكون داعمة للتعاون الدولي وخاصة في مجالات المالية، ونقل التكنولوجيا، والديون، والتجارة، ومشاركة البلدان النامية الكاملة والفعالة في اتخاذ القرار العالمي، إذا ما أُريد صون وزيادة زخم التقدم العالمي صوب تحقيق التنمية المستدامة.

٥ - والسلام والأمن والاستقرار **[واحترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي]** عناصر أساسية في تحقيق التنمية المستدامة وضمان استفادة الجميع من التنمية المستدامة.

(ملاحظة: الفقرات المقترحة ٥ مكررا، و ٥ مكررا ثانيا و ٥ مكررا ثالثا تُركت جانبا لغرض التشاور)

ثانيا - القضاء على الفقر

٦ - [متفق عليه] يُمثِّل استئصال شأفة الفقر التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية. ولئن كان كل بلد يتحمل مسؤوليته الأساسية عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وفي حين أن لا يمكن تقدير أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مهما أكدنا على ذلك، فإنه يلزم اتخاذ تدابير متضافرة وعملية في جميع المستويات لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة من حيث علاقتها بالأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتصل بالفقر، بما في ذلك الأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، والنتائج ذات الصلة التي تسفر عنها مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ومن شأن ذلك أن يشمل اتخاذ إجراءات في جميع المستويات من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، وعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف، وكذلك خفض عدد الأشخاص الذين لا يتاح لهم سبيل الحصول على مياه الشرب إلى النصف؛ بحلول الموعد نفسه؛

[(ب) إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية في البلدان النامية حسب الطرائق التي ستحددها الجمعية العامة، والتشديد في الوقت ذاته، على

الطابع الطوعي للتبرعات وضرورة تفادي الازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة وتشجيع دور القطاع الخاص وفرادى المواطنين بالنسبة لدور الحكومات في تمويل هذه المساعي؛]

أو

[فقرة (ب) بديلة] الطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تنشئ صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية في البلدان النامية. وستحدد الجمعية العامة الطرائق المتعلقة بالتمويل مع التأكيد على الطابع الطوعي للتبرعات وضرورة تفادي الازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة، وتشجيع دور القطاع الخاص وفرادى المواطنين إزاء الحكومات في تمويل مثل هذه المساعي؛]

(ج) [متفق عليه] وضع برامج وطنية للتنمية المستدامة والتنمية المحلية والمجتمعية حيثما اقتضت الحاجة ذلك ضمن الاستراتيجيات القطرية لتخفيف وطأة الفقر من أجل زيادة تمكين الأشخاص الذين يعانون الفقر ومنظماتهم. وينبغي أن تكون هذه البرامج معبِّرة عن أولوياتهم وأن تتيح زيادة سُبُل وصولهم إلى الموارد الإنتاجية، والخدمات والمؤسسات العامة، وخاصة الأرض والماء وفرص العمل والائتمان والتعليم والصحة؛

(د) تعزيز المساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها الكاملة في اتخاذ القرار على جميع الصُعُد، وتعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والاستراتيجيات، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتحسين مركز المرأة والفتاة وصحتهما وحالتهما الاقتصادية عن طريق توفير الإمكانيات الكاملة والمتساوية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والأرض والائتمان والتعليم وخدمات الرعاية الصحية؛

(هـ) [متفق عليه] توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع، وتخفيض حدة المخاطر الصحية البيئية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال والصلات القائمة بين الفقر والصحة والبيئة، وتوفير الموارد المالية والمساعدة التقنية ونقل المعارف إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(و) [متفق عليه] ضمان حصول الأطفال في كل مكان، فتية وفتيات، على فرصة إتمام المرحلة التعليمية الأولى بكاملها، وفرصة متساوية في جميع مراحل التعليم؛

(ز) [متفق عليه] إتاحة سُبُل الحصول على الموارد الزراعية للأشخاص الذين يعانون الفقر، وخاصة النساء، والسكان الأصليين، والقيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز ترتيبات حيازة الأرض التي تعترف بالنظم الأهلية لإدارة الموارد والأملاك العامة وتحميها؛

[(ح) وضع سياسات وأساليب وطرق لتحسين إمكانية وصول السكان الأصليين ومجتمعاتهم إلى الأنشطة الاقتصادية، وزيادة عمالتهم من خلال تدابير تشمل حسب الاقتضاء التدريب والمساعدة الفنية ومرافق الائتمان، مع مراعاة [ثقافاتهم وتقاليدهم] [أن اعتمادهم التقليدي والمباشر على الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الحصاد المستدام، لا يزال عاملا أساسيا في ثقافة الشعوب الأصلية ومجتمعاتها وفي رفاهها الاقتصادي والبدني؛]]

(ط) [متفق عليه] بناء الهياكل الأساسية الريفية، وتنويع الاقتصاد وتحسين النقل وسُبُل وصول فقراء الريف إلى الأسواق وإلى المعلومات عن الأسواق والائتمان من أجل دعم الزراعة المستدامة والتنمية الريفية؛

(ي) [متفق عليه] نقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، إلى أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وصائدي الأسماك وفقراء الريف، لا سيما في البلدان النامية، عن طريق نُهج أصحاب المصلحة المتعددين، وشراكات القطاع العام والخاص التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي؛

(ك) [متفق عليه] زيادة إتاحة الغذاء الميسور التكلفة، بما في ذلك عن طريق تطبيق تكنولوجيات وأساليب إدارة الحصاد والغذاء ونظم التوزيع المنصفة والفعالة من خلال القيام، على سبيل المثال، بتشجيع الشراكات المحلية التي تربط بين سكان الحضر والريف والمشاريع؛

(ل) مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والفيضانات من خلال تدابير مثل الاستفادة أكثر من المعلومات والتنبؤات المتعلقة بحالة المناخ والطقس، ونظم الإنذار المبكِّر وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية، والممارسات الزراعية والمحافظة على النظام الإيكولوجي لأجل عكس الاتجاهات الحالية والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تدهور الأراضي والموارد من المياه **[بما في ذلك من خلال [الدعم الكامل]/[توفير الموارد المالية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها] لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا [بوصفها إحدى الأدوات الرئيسية للقضاء على الفقر]]؛**

(م) [متفق عليه] زيادة الوصول إلى المرافق الصحية لتحسين الصحة البشرية وخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، وإعطاء الأولوية لتوفير المياه والمرافق الصحية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر حيثما طُبقت.

٧ - **[الخفض إلى حد كبير]/[الخفض إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥]** نسبة الأشخاص الذين تعوزهم إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية المحسنة، وفي الوقت نفسه إيلاء اهتمام باحتياجات الفقراء وحماية البيئة عن طريق اتخاذ إجراءات في جميع المستويات من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] وضع وتنفيذ نظم فعالة في مجال التصحاح لا سيما المعيشية؛

(ب) [متفق عليه] تحسين التصحاح في المؤسسات العامة لا سيما المدارس؛

(ج) [متفق عليه] تشجيع الممارسات الآمنة في مجال النظافة الصحية؛

(د) [متفق عليه] تشجيع التعليم والتوعية بالتركيز على الأطفال بوصفهم عوامل لتغيُّر السلوك؛

(هـ) [متفق عليه] تشجيع التكنولوجيات والممارسات الميسورة التكلفة والمقبولة اجتماعيا وثقافيا؛

(و) [متفق عليه] إنشاء آليات تمويل وشراكة ابتكارية؛

(ز) [متفق عليه] إدماج التصحاح في استراتيجيات إدارة الموارد المائية.

٨ - **[تنفيذ برنامج عمل]/[اتخاذ إجراءات]** لتحسين الوصول إلى خدمات الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة لغرض التنمية المستدامة من أجل تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها هدف خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وكذلك كأداة لتوليد خدمات هامة أخرى للتخفيف من وطأة الفقر، وذلك مع مراعاة أن الوصول إلى الطاقة ييسر القضاء على الفقر. وسيشمل ذلك اتخاذ إجراءات في جميع المستويات من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] تحسين الوصول إلى خدمات وموارد الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، والمجدية اقتصاديا، والمقبولة اجتماعيا والسليمة بيئيا مع مراعاة الخصائص والظروف الوطنية، وذلك من خلال أساليب شتى منها تعزيز إمداد الريف بالكهرباء وشبكات الطاقة اللامركزية، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وأنواع الوقود السائل والغازي الأكثر نظافة وتعزيز كفاية الطاقة عن طريق تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي لدعم الجهود الوطنية بما في ذلك من خلال بناء القدرات، وتقديم المساعدة المالية والتكنولوجية وآليات التمويل الابتكارية، بما فيها على المستويين الصغير والمتوسط، والإقرار بالعوامل الخاصة لأجل تمكين الفقراء من الاستفادة من ذلك؛

(ب) [متفق عليه] تحسين سبل الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة لطاقة الكتلة الأحيائية وموارد ومخزونات أخشاب الوقود واستغلال عمليات طاقة الكتلة الأحيائية تجاريا بما في ذلك استخدام المخلفات الزراعية في المناطق التي يمكن أن تستديم فيها هذه الممارسات؛

(ج) [متفق عليه] تعزيز الاستخدام المستدام للكتلة الأحيائية، وعند الاقتضاء، مصادر الطاقة المتجددة الأخرى بتحسين أنماط الاستعمال السائدة في الوقت الراهن مثل إدارة الموارد؛ واستخدام خشب الوقود أو المنتجات والتكنولوجيات الجديدة أو المحسّنة بطريقة أكثر كفاءة؛

(د) دعم الانتقال إلى استعمال أنواع أنظف من الوقود السائلة والغازية، حيث تعتبر أكثر سلامة من الناحية البيئية، ومقبولة اجتماعيا، وفعالة من حيث التكلفة؛

(هـ) [متفق عليه] وضع سياسات وأطر تنظيمية للطاقة على الصعيد الوطني تساعد في تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية في قطاع الطاقة بغية تيسير الحصول على خدمات طاقة موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المناطق الريفية والمناطق الحضرية والمتاخمة لها؛

(و) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل تحسين سبل الوصول إلى خدمات الطاقة موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، واعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من برامج التخفيف من حدة الفقر، وذلك بتيسير تهيئة الظروف الملائمة وتلبية احتياجات في مجال بناء القدرات، مع إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الريفية والمعزولة، حسب الاقتضاء؛

(ز) [متفق عليه] تقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية وتيسير حصولها عليها على وجه السرعة، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحصول الفقراء على خدمات طاقة موثوقة وميسورة التكلف ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعية وسليمة بيئيا، مع مراعاة أن تحسين مستويات معيشة سكان البلدان النامية يستلزم زيادات كبيرة جدا في خدمات الطاقة وأن هذه الخدمات تحدث تأثيرات إيجابية على القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

٩ - [متفق عليه] تعزيز إسهامات التنمية الصناعية في القضاء على الفقر، وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على كافة المستويات لتحقيق ما يلي:

(أ) توفير المساعدة وحشد الموارد لتعزيز الإنتاجية والمنافسة الصناعية، وتحقيق التنمية الصناعية في البلدان النامية؛ ويشمل ذلك نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط تفضيلية حسبما يتم الاتفاق عليه بين الأطراف المعنية؛

(ب) تقديم المساعدة لزيادة الدخل وفرص العمالة المدرة للدخل مع الالتزام بمعايير العمل التي حددتها منظمة العمل الدولية؛]

(ج) [متفق عليه] تعزيز إنشاء المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بوسائل من ضمنها تعزيز التدريب والتعليم والمهارات مع التركيز بوجه خاص على القطاع الزراعي – الصناعي بوصفه مصدر معيشة المجتمعات الريفية؛

(د) [متفق عليه] توفير الدعم المالي والتكنولوجي، عند الاقتضاء، للمجتمعات الريفية في البلدان النامية لتمكينها من الاستفادة من فرص عيش آمنة ومستدامة في مشاريع التعدين صغيرة النطاق؛

(هـ) [متفق عليه] تقديم الدعم إلى البلدان النامية لتطوير تكنولوجيات توفر الطاقة الآمنة المنخفضة التكلفة أو تقتصدها لأغراض الطهي وتسخين المياه؛

(و) [متفق عليه] توفير الدعم لإدارة الموارد الطبيعية لتوفير سبل عيش مستدامة للفقراء؛

١٠ – [متفق عليه] إحداث تغيير كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون نسمة من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ حسبما ورد في مبادرة ''مدن خالية من الأحياء الفقيرة''. ويتضمن ذلك اتخاذ تدابير على جميع المستويات لتحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] تحسين الحصول على الأرض والممتلكات وعلى مأوى مناسب وخدمات اجتماعية أساسية للفقراء الريفيين والحضريين، مع توجيه اهتمام خاص للإناث اللاتي تعُلن أسرا معيشية؛

(ب) [متفق عليه] استعمال مواد متينة قليلة التكلفة وتكنولوجيات ملائمة من أجل تشييد مساكن آمنة تفي بالغرض للفقراء، بمساعدة مالية وتكنولوجية تقدم إلى البلدان النامية، مع مراعاة ثقافتها ومناخها وظروفها الاجتماعية الخاصة وتعرضها للكوارث الطبيعية؛

(ج) [متفق عليه] زيادة العمالة الحافظة للكرامة والائتمانات والدخل لفقراء المناطق الحضرية بالاستعانة بسياسات وطنية ملائمة وتشجيع المساواة في الفرص بين الرجال والنساء؛

(د) [متفق عليه] إلغاء العوائق التنظيمية وسائر العوائق غير الضرورية أمام المشاريع الصغيرة والقطاع غير الرسمي؛

(هـ) [متفق عليه] تقديم الدعم للسلطات المحلية في إعداد برامج ترقية الأحياء الفقيرة في نطاق خطط النمو الحضري وتيسير الحصول على المعلومات الخاصة بقوانين الإسكان، لا سيما بالنسبة للفقراء؛

[١٠ مكررا – اتخاذ تدابير فورية وفعّالة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال حسبما ورد تعريفها في اتفاقية منظمة العمل لدولية رقم ١٨٢، ووضع وتنفيذ استراتيجيات للقضاء على عمل الأطفال الذي يخالف المعايير المقبولة دولية.]

[١٠ ثالثا – تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، على التصدي لمسألة عمل الأطفال وأسبابها الرئيسية، بوسائل من ضمنها السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تعالج ظروف الفقر، مع التشديد على أن معايير العمل ينبغي أن لا تستخدم لأغراض حماية التجارة.]

ثالثا – تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة

١١ – لا بد من تغييرات جذرية في الطريقة التي تنتج بها المجتمعات وتستهلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة عالميا. وينبغي أن تسعى كافة البلدان إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة وأن تستفيد جميع البلدان من هذه العملية، **[بما يتفق مع، ضمن أمور أخرى، مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة]**. وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص وكافة الفئات الرئيسية أن تؤدي دورا حاسما في السعي إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. وهذا يتطلب اتخاذ الإجراءات المبينة أدناه على جميع المستويات.

١٢ – [وضع برنامج عمل لعشر سنوات يرمي إلى]/[الإسراع بالتحول صوب] تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن الطاقة الممكنة للنظم الإيكولوجية [بالفصل بين] [قطع الصلة بين]/[**النمو الاقتصادي** [و] **التردي البيئي من خلال**] لتحسين الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد وعمليات الإنتاج مع التقليل من تردي الموارد والتلوث والتبديد **[بالوحدة من المخرجات]** **[بغية تحقيق الاستهلاك المستدام والتخفيض الشامل للتلوث والتبديد]**. وينبغي أن تتخذ جميع البلدان تدابير، على أن تتولى البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة الاحتياجات الإنمائية

وقدرات البلدان النامية. ويقتضي هذا **[البرنامج]** اتخاذ الإجراءات التالية **[على جميع المستويات]** لتحقيق ما يلي:

١٢ - فقرة بديلة **[**وضع برنامج عمل لعشر سنوات قصد تعجيل التحول صوب الاستهلاك والإنتاج المستدامين بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حدود قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل وذلك بكسر الصلة بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة عن طريق تحسين الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد وعمليات الإنتاج والحد من تدهور الموارد والتلوث والتبديد. وينبغي لجميع البلدان، وفي مقدمتها البلدان المتقدمة النمو، أن تتخذ إجراءات، مع مراعاة قدرات البلدان النامية واحتياجاتها الإنمائية. **وسيقتضي هذا البرنامج اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق ما يلي:]**

(أ) تحديد **[أهداف]/[أنشطة محددة]** أدوات ومقاييس وآليات للرصد والتقييم، بما في ذلك المؤشرات الوطنية لقياس التقدم المحرز **[مع العلم بأن المعايير التي تطبقها بعض البلدان قد لا تكون مناسبة لبلدان أخرى وذات تكلفة اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها بالنسبة للبلدان الأخرى، لا سيما البلدان النامية]**؛

(ب) [متفق عليه] اعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وتطبيق، ضمن أمور أخرى، مبدأ الملوث يدفع الثمن الوارد ذكره في المبدأ ١٦ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛

(ج) وضع سياسات للإنتاج باستعمال **[نهج دورة الحياة]** لتحسين الخدمات المقدمة، مع تخفيض الآثار البيئية والصحية؛

أو

[(فقرة (ج) بديلة) وضع سياسات للإنتاج والاستهلاك لتحسين كفاءة وإنتاجية الطاقة والمياه والمواد على نحو يمكن قياسه وتخفيض مستويات التلوث والتبديد بالوحدة من المخرجات؛]

(د) [متفق عليه] وضع برامج لزيادة الوعي بشأن أهمية أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، لا سيما فيما بين القطاعات الأكثر ثراء في جميع البلدان، وخصوصا في البلدان المتقدمة النمو، من خلال التعليم، والإعلام العام والاستهلاكي، والإعلانات وغير ذلك من وسائط الإعلام، مع مراعاة القيم الثقافية المحلية والوطنية والإقليمية؛

(هـ) **أو (فقرة هـ - بديلة) وضع واعتماد، على أساس طوعي، أدوات إعلامية للمستهلكين تكون فعالة وشفافة وقابلة للتحقق وغير مضللة وغير تمييزية لتوفير**

المعلومات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، المستدامين، بما في ذلك جوانب الصحة البشرية والسلامة. وينبغي عدم استخدام هذه الأدوات كحواجز تجارية خفية [وإضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير وضع العلامات البيئية وتنفيذه بطريقة مفتوحة وتشاركية [وينبغي أن تكون طوعية]] [وينبغي اتخاذ تدابير لتقييم وتحسين هذه الأدوات للتقليل إلى أقصى حد مما قد تنطوي عليه من تأثيرات سلبية على التنمية المستدامة للبلدان الأخرى، لا سيما البلدان النامية]؛

(و) زيادة الكفاءة البيئية، بتقديم الدعم المالي من كافة المصادر، حيثما يتم الاتفاق على ذلك، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل التكنولوجيا مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة؛

[(ز)/١٣] [متفق عليه] زيادة الاستثمار في الإنتاج الأكثر نظافة وفي الكفاءة البيئية في كافة البلدان من خلال الحوافز وخطط وسياسات الدعم؛ الرامية إلى وضع أطر تنظيمية ومالية وقانونية مناسبة؛ [وسيشمل ذلك اتخاذ تدابير على جميع المستويات لتحقيق ما يلي:]

[(ح)/(أ)] [متفق عليه] إنشاء ودعم برامج ومراكز للإنتاج الأنظف وطرائق للإنتاج الأكثر كفاءة وذلك عن طريق جملة أمور منها توفير الحوافز، وبناء القدرات لمساعدة المشاريع، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وخاصة في البلدان النامية، على تحسين الإنتاجية والتنمية المستدامة؛

[(ط)/(ب)] [متفق عليه] تقديم الحوافز للاستثمار في الإنتاج الأنظف والكفاءة الإيكولوجية في كافة البلدان، مثل برامج تقديم القروض الممولة من الدولة، ورأسمال المغامرة، وبرامج المساعدة التقنية والتدريب المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم **[مع تجنب التدابير المشوهة للتجارة والتي لا تنسجم مع قواعد منظمة التجارة العالمية]**؛

[(ي)/(ج)] [متفق عليه] جمع ونشر المعلومات التي تتضمن أمثلة على تحقيق الفعالية من حيث التكلفة في الإنتاج الأنظف والكفاءة الإيكولوجية والإدارة البيئية، وتعزيز تبادل أفضل الممارسات والخبرة بشأن التكنولوجيات السليمة بيئيا بين مؤسسات القطاعين العام والخاص؛

[(ك)/(د)] [متفق عليه] توفير برامج تدريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بشأن استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

١٣ - [متفق عليه] دمج المسألة المتعلقة بأنماط الإنتاج والاستهلاك في سياسات التنمية المستدامة وبرامجها واستراتيجياتها، بما في ذلك إدماجها، عند الاقتضاء، في استراتيجيات الحد من الفقر.

١٤ - [متفق عليه] تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها وكذلك المسؤولية والمساءلة البيئية والاجتماعية، ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] تشجيع الصناعة على تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي من خلال مبادرات طوعية، بما في ذلك نظم الإدارة البيئية، ومدونات قواعد السلوك، وإصدار الشهادات، والإبلاغ العام بشأن المسائل البيئية والاجتماعية، على أن تؤخذ في الاعتبار مبادرات مثل معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والمبادئ التوجيهية لـ ''مبادرة الإبلاغ العالمية'' بشأن الإبلاغ عن تحقيق الاستدامة، على أن يؤخذ في الاعتبار المبدأ ١١ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛

(ب) [متفق عليه] تشجيع الحوار بين المشاريع والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها وسائر أصحاب المصالح؛

(ج) [متفق عليه] تشجيع المؤسسات المالية على إدراج اعتبارات الاستدامة في عملياتها الخاصة بصنع القرار؛

(د) [متفق عليه] إقامة شراكات وبرامج على أساس مكان العمل، بما في ذلك برامج للتدريب والتعليم.

١٥ - [متفق عليه] تشجيع السلطات المعنية في جميع المستويات على أن تراعي، في عمليات صنع القرار، اعتبارات التنمية المستدامة، وأن يشمل ذلك القرارات المتعلقة بتخطيط التنمية على الصعيدين الوطني والمحلي، والاستثمار في الهياكل الأساسية وفي تنمية النشاط التجاري والمشتريات العامة. وسيشمل هذا اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] تقديم الدعم لوضع استراتيجيات وبرامج للتنمية المستدامة، بما في ذلك عمليات صنع القرار بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية وفي تنمية النشاط التجاري؛

(ب) [متفق عليه] مواصلة تشجيع تدخيل التكاليف البيئية والاستفادة من الصكوك الاقتصادية، مع مراعاة النهج القائم على أن الملوث يتحمل، من حيث المبدأ، تكاليف التلوث، ومع مراعاة المصلحة العامة ودون الإضرار بالتجارة والاستثمار الدوليين؛

[(ج) [خفض وإزالة]/[التخلص التدريجي من] الإعانات الضارة بيئيا والمشوهة للتجارة التي تعوق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في البلدان النامية [مع المراعاة التامة للخصائص والقدرات ومستوى التنمية على الصعيد الوطني]؛]

(د) [متفق عليه] تشجيع وضع سياسات للمشتريات العامة تشجع على تطوير السلع والخدمات السليمة بيئيا ونشرها؛

(هـ) [متفق عليه] دعم بناء القدرات وتقديم التدريب لمساعدة السلطات المعنية في مجال تنفيذ المبادرات المذكورة في هذه الفقرة.

[(و) تنفيذ إجراءات تقييم الأثر البيئي]

١٦ - دعوة الحكومات وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة وأصحاب المصالح ذوي الصلة إلى تنفيذ [جملة أمور منها] توصيات واستنتاجات لجنة التنمية المستدامة بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وهي التوصيات والاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة، بما في ذلك المسائل والخيارات الواردة أدناه **[مع مراعاة أن الدول، بالنظر إلى اختلاف درجات إسهامها في تدهور البيئة العالمية، تتحمل مسؤوليات مشتركة وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة]. وسيشمل هذا اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتحقيق ما يلي:**

(أ) [متفق عليه] اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعبئة الموارد المالية، ولنقل التكنولوجيا وبناء القدرات ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا وفقا لتوصيات واستنتاجات لجنة التنمية المستدامة الواردة في مقرر اللجنة ١/٩ الذي اتخذته، في دورتها التاسعة بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، الفقرة ٣ من الجزء ألف والفقرة ٣٠ من الجزء دال؛

(ب) [متفق عليه] دمج اعتبارات الطاقة، بما في ذلك كفايتها وجعلها ميسورة التكلفة وإمكانية الوصول إليها، في البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وبوجه خاص في سياسات القطاعات الكبيرة المستهلكة للطاقة، وفي عمليات التخطيط والتشغيل والصيانة المتصلة بالهياكل الأساسية لاستهلاك الطاقة، كالقطاع العام وقطاعات النقل والصناعة والزراعة، واستخدامات الأرض في المناطق الحضرية، والسياحة والتشييد؛

(ج) [متفق عليه] استحداث ونشر تكنولوجيات بديلة لإنتاج الطاقة بهدف إتاحة حصة أكبر في مجموع مصادر الطاقة، لمصادر الطاقة المتجددة، ولتحسين الكفاءة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف؛

(د) [متفق عليه] الجمع، حسب الاقتضاء بين زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة، وزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، **بما في ذلك استخدام تكنولوجيات وقود أحفوري متقدمة وأنظف، والاستخدام المستدام لموارد الطاقة التقليدية وهو ما من شأنه أن يفي بالحاجة المتزايدة من خدمات الطاقة على المدى الطويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛**

[(هـ) [تنويع إمدادات الطاقة باستحداث تكنولوجيات وقود أحفوري أكثر كفاءة وابتكارا، والتشجيع على زيادة حصة المصادر [غير المالية]/[الجديدة] للطاقة المتجددة [بنسبة ٢ في المائة على الأقل]/[بهدف زيادة الحصة العالمية بنسبة ١٥ في المائة على الأقل من مجموع الإمدادات الأساسية للطاقة بحلول عام ٢٠١٠] [ولتحقيق ذلك يتعين أن تعتمد البلدان وتنفذ أهدافا وطنية طموحة.] [وبالنسبة للبلدان الصناعية، ينبغي أن تتمثل هذه الأهداف في تحقيق زيادة في حصة الطاقة المتجددة من مجموع إمدادات الطاقة الأساسية بنسبة ٢ في المائة على الأقل من مجموع إمدادات الطاقة بحلول عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٠]/بنسبة ٥ في المائة على الأقل من مجموع إمدادات الطاقة الأساسية] [بحلول عام ٢٠١٠] على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٠. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تعتمد جميع البلدان وتنفذ أهدافا وطنية محددة]؛]

(و) [متفق عليه] دعم الجهود الرامية إلى الحد من إحراق الغاز المرافق لإنتاج النفط الخام وإطلاقه في الفضاء، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى البلدان النامية، مع إشراك القطاع الخاص؛

(ز) [متفق عليه] استحداث واستغلال مصادر الطاقة وهياكلها الأساسية المحلية في مختلف الاستخدامات المحلية، وتشجيع مشاركة المجتمعات الريفية، بما في ذلك الأفرقة المنشأة بموجب جدول أعمال القرن ٢١، وذلك بدعم من المجتمع الدولي، في استحداث واستغلال تكنولوجيات الطاقة المتجددة لتلبية احتياجاتها اليومية من الطاقة وللعثور على حلول بسيطة ومحلية؛

(ح) [متفق عليه] وضع برامج محلية لكفاءة الطاقة، بوسائل من بينها، حسب الاقتضاء، التعجيل في استخدام تكنولوجيات كفاءة الطاقة، مع تقديم الدعم اللازم من جانب المجتمع الدولي؛

(ط) [متفق عليه] التعجيل في تنمية ونشر ووزع تكنولوجيات كفاءة الطاقة وحفظ الطاقة الميسورة التكلفة والأكثر نظافة، وكذلك نقل هذه التكنولوجيات، خصوصا

إلى البلدان النامية، بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على نحو ما يتفق عليه بين الأطراف؛

(ي) [متفق عليه] التوصية بأن تكون سياسات المؤسسات المالية الدولية وسائر المنظمات داعمة للبلدان النامية، وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فيما تبذله من جهود لوضع أطر لسياساتها العامة وأطر تنظيمية، الأمر الذي من شأنه أن يوجد مجالا مشتركا لما يلي: تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وتحقيق الكفاءة في استعمال الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف ونظم الطاقة المركزية والموزعة واللامركزية؛

(ك) [متفق عليه] التشجيع على زيادة أنشطة البحث والتطوير في ميدان التكنولوجيات المختلفة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتحقيق الكفاءة في استعمال الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف وذلك على الصعيد الوطني وعن طريق التعاون الدولي؛ وتعزيز أنشطة مؤسسات/مراكز البحث والتطوير الوطنية والإقليمية في مجال إنتاج طاقة موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

(ل) [مُتفق عليه] تعزيز إقامة الشبكات بين المراكز المتميزة المعنية بتسخير الطاقة من أجل التنمية المستدامة؛ بما في ذلك الشبكات الإقليمية، عن طريق وصل المراكز ذات الكفاءة المعنية بتكنولوجيات تسخير الطاقة من أجل التنمية المستدامة التي تستطيع أن تدعم وتشجع الجهود الرامية إلى بذل أنشطة لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وخاصة للبلدان النامية، وأن تعمل بوصفها مراكز لتبادل المعلومات؛

(م) [متفق عليه] تشجيع التعليم بتوفير معلومات لكل من الرجال والنساء حول مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتاحة؛

(ن) [متفق عليه] الاستفادة من الصكوك والآليات المالية، وخاصة مرفق البيئة العالمية، ضمن ولايته، من أجل توفير الموارد المالية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة، من أجل زيادة قدراتها في مجال التدريب، والمعارف التقنية وتعزيز المؤسسات الوطنية في مجال إنتاج طاقة موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا **وأن يشمل ذلك تكنولوجيات تعزيز كفاءة الطاقة وحفظها وتكنولوجيات الطاقة المتجددة والطاقة المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف؛**

(س) [متفق عليه] دعم الجهود الرامية إلى تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة فيما يتعلق بجانبي العرض والطلب، وذلك بهدف تحقيق مزيد من الاستقرار والقابلية للتنبؤ ولكفالة حصول المستهلكين على خدمات في مجال الطاقة تكون موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصاديا، ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا؛

(ع) [متفق عليه] تعزيز السياسات الرامية إلى تقليل انحرافات الأسواق بغرض إيجاد نظم للطاقة تتلاءم مع التنمية المستدامة من خلال استعمال إشارات سوقية محسنة وبإزالة انحرافات السوق، بما في ذلك إعادة هيكلة الضرائب والتخلص التدريجي من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، بسياسات تأخذ في الاعتبار الكامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، بغرض التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تؤثر على تنميتها؛

[(ع) مكررا) اعتماد سياسات، على الصعيد الوطني، تفضي إلى وضع جداول زمنية للتخلص التدريجي من الإعانات التي تقف حجر عثرة أمام التنمية المستدامة. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تقوم بدور رائد في هذا الصدد. وبإمكان البلدان النامية أن تحذو حذوها تدريجيا، وذلك رهنا بإجراء استعراض مرض في عام ٢٠٠٧؛]

(ف) [متفق عليه] تشجيع الحكومات على تحسين أداء أسواق الطاقة الوطنية بطرق تؤدي إلى دعم التنمية المستدامة، والتغلب على عوائق السوق، وتحسين قدرة الوصول إلى الأسواق، على أن يؤخذ في الاعتبار التام ترك أمر تقرير هذه السياسات لكل بلد، على ضوء خصائصه وقدراته ومستوى تنميته، لا سيما على النحو الوارد في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، حيثما وجدت؛

(ص) [متفق عليه] تعزيز مؤسسات الطاقة الوطنية والإقليمية أو ترتيبات تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بشأن تسخير الطاقة من أجل التنمية المستدامة، لا سيما لمساعدة البلدان النامية في جهودها المحلية المبذولة لتوفير خدمات طاقة موثوقة وميسورة التكلفة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا لكافة قطاعات سكانها؛

(ق) **[وضع توصيات عملية المنحى بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة تتضمن مقترحات للتنفيذ]/[وحث البلدان على وضع وتنفيذ إجراءات ضمن إطار العمل الذي وضعته الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص]** على أن تؤخذ في الاعتبار الظروف المختلفة للبلدان، على أساس الدروس التي استفادتها الحكومات والمؤسسات الدولية وأصحاب المصلحة بما في ذلك قطاعا الأعمال التجارية والصناعة وبخاصة في ميدان الحصول على الطاقة

بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة والتكنولوجيا المتقدمة في مجال الطاقة، بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة والأنظف لاستخدام الوقود الأحفوري؛

(ر) تعزيز **[التنسيق و]** التعاون بين المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بالجوانب المختلفة لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وذلك عن طريق **[تقسيم العمل على أساس الميزة النسبية في إطار ولاية كل منها]** و، حسب الاقتضاء، تعزيز **[وتنسيق]** الأنشطة الإقليمية والوطنية، والنهوض بالتعليم وبناء القدرات فيما يتعلق بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ش) [متفق عليه] القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز وتيسير ترتيبات التعاون الإقليمي لتشجيع تجارة الطاقة عبر الحدود، بما في ذلك الوصل المتبادل بين شبكات الكهرباء وأنابيب النفط والغاز الطبيعي؛

(ت) [متفق عليه] القيام، حسب الاقتضاء بتعزيز وتيسير عقد منتديات الحوار فيما بين منتجي ومستهلكي الطاقة على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي؛

[(ث) تعزيز التعاون عن طريق الشراكات على جميع الأصعدة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتنفيذ برنامج العمل والقضايا الرئيسية المحددة في مقرر لجنة التنمية المستدامة ٩/١،] عن طريق تيسير قيام شراكات طوعية مبتكرة في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، من أجل تطوير تكنولوجيات للطاقة المتجددة والمتقدمة والموثوقة والميسورة التكلفة والمجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا. وتحقق كفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك تكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف [على أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، "دليل الشراكات المحتملة في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة"]].

* * *

[فقرة (ث) بديلة – تعزيز التعاون عن طريق الشراكات على جميع الأصعدة، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ضمن أطر شتى منها الأطر الطوعية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، التي تعزز، في جملة أمور، المسؤولية الاجتماعية للشركات لتكملة تنفيذ القضايا الرئيسية التي تم تحديدها في الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، عن طريق تيسير إقامة شراكات طوعية مبتكرة كجزء من نتائج مؤتمر القمة ليتسنى الوصول بطريقة ميسورة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا إلى الطاقة والتكنولوجيات الفعالة من حيث الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة والمتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف.]

١٧ - [متفق عليه] التشجيع على اتباع نهج متكامل إزاء صنع السياسة على الصعيد الوطني والإقليمي بالنسبة لخدمات النقل وشبكاته التي تُعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع السياسات والتخطيط لاستعمال الأراضي والهياكل الأساسية وشبكات النقل العام وشبكات تسليم البضائع، بغية توفير نقل آمن وميسور المنال يتسم بالكفاءة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتخفيض التلوث، وتقليل ازدحام المرور وتقليل الآثار الصحية الضارة، والحد من تمدد المناطق الحضرية، على أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات والظروف الوطنية. ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة لتحقيق ما يلي:

(أ) تنفيذ استراتيجيات النقل لأغراض التنمية المستدامة، التي تعكس الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية الخاصة من أجل تحسين سهولة منال النقل وكفاءته ويسره، وكذلك تحسين نوعية الهواء والصحة في المناطق الحضرية، وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة **[بما في ذلك عن طريق صناعة [جميع البلدان، وبخاصة] البلدان المتقدمة النمو لمركبات تحقق كفاية استخدام الطاقة وغير ضارة بيئيا]**؛

(ب) [متفق عليه] تعزيز الاستثمارات والشراكات لتطوير شبكات للنقل مستدامة وكفؤة من حيث استخدام الطاقة ومتعددة الوسائط، بما في ذلك شبكات النقل العام وشبكات أفضل للنقل في المناطق الريفية، مع تقديم مساعدة تقنية ومالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

* * *

١٨ - [متفق عليه] منع حدوث النفايات والحد منها قدر المستطاع وبلوغ الحد الأقصى في مجال إعادة الاستعمال والتدوير واستخدام مواد بديلة غير ضارة بالبيئة، بمشاركة من السلطات الحكومية وكافة أصحاب المصالح، من أجل التقليل إلى أقصى حد من الآثار الضارة بالبيئة وتحسين كفاءة الموارد، مع تقديم المساعدة المالية والتقنية وغيرها من أنواع المساعدة إلى البلدان النامية. ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة لتحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] تطوير نظم إدارة النفايات مع إيلاء أقصى أولوية لمنع النفايات وإبقائها عند الحد الأدنى وإعادة استخدامها وتدويرها ومرافق التصريف السليمة بيئيا، بما في ذلك تكنولوجيا استرداد الطاقة الكامنة في النفايات، وتشجيع مبادرات تدوير النفايات على النطاق الصغير بما يدعم إدارة النفايات الحضرية والريفية ويوفر فرصا لتوليد الدخل، بدعم دولي يقدم إلى البلدان النامية؛

(ب) [متفق عليه] تعزيز منع حدوث النفايات وتقليلها إلى أدنى حد عن طريق تشجيع إنتاج السلع الاستهلاكية القابلة لإعادة الاستعمال والمنتجات القابلة للتردي البيولوجي، وتطوير الهياكل الأساسية المطلوبة.

* * *

١٩ - تجديد الالتزام بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية **[السمية]/[الخطرة]/[السمية أو الخطرة]** طيلة دورة حياتها والنفايات الخطرة من أجل التنمية المستدامة وحماية الصحة البشرية والبيئة، **[ويستهدف ذلك، في جملة أمور، أن يكفل بحلول عام ٢٠٢٠ إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بطرق لا تؤدي إلى آثار بالغة الضرر بالصحة البشرية والبيئة] [على أساس] [علمي سليم، وتقييم المخاطر وإدارة المخاطر [على أن يوضع في الاعتبار]/[،] النهج الوقائي الوارد في المبدأ ١٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وغيره من الصكوك الدولية]/[المبدأ الوقائي]**. ويقتضي ذلك اتخاذ إجراءات على جميع الأصعدة لتحقيق ما يلي:

(أ) [متفق عليه] تشجيع التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة وتنفيذها، بما في ذلك اتفاقية روتردام لتطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٣ واتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لكي يمكن دخولها حيز النفاذ بحلول عام ٢٠٠٤ وتشجيع وتحسين التنسيق وكذلك دعم البلدان النامية في تنفيذ تلك الصكوك؛

(ب) مواصلة تطوير منهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يستند إلى إعلان باهيا وأولويات العمل لما بعد عام ٢٠٠٠ الذي اعتمده المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية **[بحلول عام ٢٠٠٥]/[في موعد مناسب]** وحث على المشاركة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة على التعاون الوثيق في هذا الصدد، حسب الاقتضاء؛

(ج) [متفق عليه] تشجيع البلدان على تنفيذ النظام المتوائم الجديد على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية في أقرب موعد ممكن بغية أن يصل النظام إلى مرحلة التشغيل الكامل بحلول عام ٢٠٠٨؛

(د) [متفق عليه] تشجيع الشراكات على النهوض بالأنشطة التي ترمي إلى تعزيز الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة

الأطراف، وزيادة الوعي بالمسائل التي تتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والتشجيع على جمع بيانات علمية إضافية واستعمالها؛

(هـ) [متفق عليه] تعزيز الجهود الرامية إلى منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخطرة ومنع الضرر الناتج عن حركة النفايات الخطرة وتصريفها عبر الحدود، بطريقة تنسجم مع الالتزامات بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة؛ مثل اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها؛

(و) [متفق عليه] دعم البلدان النامية في مجال تقوية قدرتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة بتوفير المساعدة التقنية والمالية؛

(ز) [متفق عليه] التشجيع على إعداد معلومات متسقة ومتكاملة بشأن المواد الكيميائية، مثلا من خلال السجلات الوطنية لإطلاق المواد الملوثة ونقلها؛

(ح) **[تعزيز تقليل المخاطر التي تُشكلها الفلزات الثقيلة الضارة بالصحة البشرية وبالبيئة، بما في ذلك عن طريق استعراض الدراسات ذات الصلة، التي من قبيل التقييم العالمي للزئبق ومركباته الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرض تحديد ما هي الاستجابة الدولية [إن وجدت] الملائمة، [ويمكن أن تشمل تلك الاستجابة، إذا لزم الأمر، إمكانية وضع صك قانوني دولي]؛]**

[(ط) التخلص التدريجي بحلول عام ٢٠٠٥ من الرصاص الذي يحتوي عليه البنزين.]